

واجابة عن خطابكم المشار إليه بعاليه أود أن أؤكد أن ما تقدم يعبر تماما عما تم عليه الاتفاق بين وفدينا .

وأرجوا أن تتفضلوا مساعدتكم بقبول عظيم احترامى وتقديرى .

سعادة مهندس جاروسلاف كودمرت

رئيس وفد تشيكوسلوفاكيا - القاهرة

## وزارة الخارجية

### قرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٠ الصادر بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ الخاص بالموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ ؛

### قرر :

مادة وحيدة - ينشر بالجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادى المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/٢/٧ ما

حسين ذو الفقار صبرى

## اتفاق

خاص بالتعاون الاقتصادى

بين

الجمهورية العربية المتحدة وحكومة تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية معتمدين على معاهدة التجارة والملاحة المبرمة بين البلدين بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٥٩ واتفاق التجارة طويل الأجل المبرم بينهما والموقع فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ وعلى علاقات الصداقة بين البلدين، ورغبة

رغبة فى استمرار إجراء تبادل السلع بين البلدين فى نطاق اتفاق التجارة المشار إليه بعاليه يتعهد الطرفان المتعاقدان بضمان أن مشتريات تشيكوسلوفاكيا من الجمهورية العربية المتحدة ومشتريات الجمهورية العربية المتحدة من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية سوف لا تتمتع بمميزات أقل مما تتمتع به هذه المشتريات إذا تمت بعملة قابلة للتحويل أو بأية عملة أخرى وتحصل على نفس المزايا الممنوحة والتي قد تمنح لأى بلد آخر باستثناء ما هو منصوص عليه بالمادة ٢ من اتفاق التجارة والملاحة الموقع فى القاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩٥٩

يتم هذا الاتفاق جزاء لا يتجزأ من اتفاق التجارة المشار إليه بعاليه .

وأكون شاكرًا لسيادتكم لو تفضلتم بتأكيد أن ما تقدم يعبر تماما عما تم عليه الاتفاق بين وفدينا .

وأرجو أن تتفضلوا مساعدتكم بقبول عظيم احترامى وتقديرى "

سعادة الدكتور عبد المنعم القيصونى

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٢

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأبى تسلمت خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كالاتى :

" بالإشارة إلى اتفاق التجارة طويل الأجل المبرم بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية العربية المتحدة الموقع اليوم . أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم ما تم عليه الاتفاق بين وفدينا :

رغبة فى استمرار إجراء تبادل السلع بين البلدين فى نطاق اتفاق التجارة المشار إليه بعاليه يتعهد الطرفان المتعاقدان بضمان أن مشتريات تشيكوسلوفاكيا من الجمهورية العربية المتحدة ومشتريات الجمهورية العربية المتحدة من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية سوف لا تتمتع بمميزات أقل مما تتمتع به هذه المشتريات إذا تمت بعملة قابلة للتحويل أو بأية عملة أخرى وتحصل على نفس المزايا الممنوحة أو التي قد تمنح لأى بلد آخر باستثناء ما هو منصوص عليه بالمادة ٢ من اتفاق التجارة والملاحة الموقع فى القاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩٥٩

يتم هذا الاتفاق جزاء لا يتجزأ من اتفاق التجارة المشار إليه بعاليه .

وأكون شاكرًا لسيادتكم لو تفضلتم بتأكيد أن ما تقدم يعبر تماما عما تم عليه الاتفاق بين وفدينا "

( المادة الرابعة )

تدفع قيمة البضائع التي يتم تسليمها وفقا للواد ٢ و ٣ من هذا الاتفاق والمصاريف الأخرى المرتبطة بهذا التسليم إلى المصدرين التشيكوسلوفاكيين كالاتي :

( أ ) يدفع مستوردو الجمهورية العربية المتحدة مقدما ٧ ١/٢ % من إجمالي قيمة البضائع التي تسلم " فوب " المنصوص عليها بالعقد طبقا للاتفاق المبرم بين المصدرين التشيكوسلوفاكيين وبين مستوردي الجمهورية العربية المتحدة المنصوص عليه في كل عقد فردي على أن يتم ذلك قبل مرور ٩٠ يوما من تاريخ توقيع العقد .

( ب ) يدفع ٧ ١/٢ % من قيمة فاتورة البضائع التي تسلم " فوب " بالكامل أو جزئيا وفقا للعقد الخاص بها وذلك عند تقديم مستندات الشحن - وفقا للاتفاق بين المصدرين التشيكوسلوفاكيين والمستوردين بالجمهورية العربية المتحدة - المنصوص عليها في كل عقد فردي بناء على خطاب اعتماد قابل للتجزئة وغير قابل للإلغاء يفتح بمعرفة البنك المركزي المصري بناء على أمر المستوردين بالجمهورية العربية المتحدة مع بنك الدولة التشيكوسلوفاكي لصالح المصدرين التشيكوسلوفاكيين .

( ج ) يدفع ٨٥ % من قيمة فاتورة البضائع التي تسلم " فوب " بالكامل أو جزئيا وفقا للعقد الخاص بها وذلك باستخدام الائتمان بمقتضى خطاب اعتماد قابل للتجزئة وغير قابل للإلغاء يفتح بالبنك المركزي المصري بناء على أمر المستوردين بالجمهورية العربية المتحدة مع بنك الدولة التشيكوسلوفاكي لصالح المصدرين التشيكوسلوفاكيين عن طريق الحساب الائتماني المفتوح وفقا للمادة ٧ من هذا الاتفاق .

( د ) تم جميع المدفوعات المنصوص عليها بالفترتين "م" و "ب" من هذه المادة بمعرفة المستوردين بالجمهورية العربية المتحدة وفقا لاتفاق المدفوعات المعمول به بين البلدين .

( المادة الخامسة )

عندما يتطلب تنفيذ العقود المبرمة وفقا لهذا الاتفاق عمل تصميمات أو إرفاد خبراء أو تقديم مساعدة فنية من جمهورية تشيكوسلوفاكي الاشتراكية إلى الجمهورية العربية المتحدة أو تدريب الاخصائيين من الجمهورية العربية المتحدة في مصانع جمهورية تشيكوسلوفاكي الاشتراكية تدفع مثل هذه الخدمات وفقا لبروط الدفع المنصوص عليها في كل عقد فردي مستقل .

منهما في تنمية التعاون المتبادل بينهما في الميدانين الاقتصادي والصناعي الفنى إلى أقصى حد ممكن على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة قد اتفقتا على ما يأتي :

( المادة الأولى )

تمتع حكومة تشيكوسلوفاكي الاشتراكية اثمانا لحكومة الجمهورية العربية المتحدة في حدود مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني وذلك رغبة منها في المساهمة في تحقيق تطور جديد في الاقتصاد القومي بالجمهورية العربية المتحدة لتمويل شراء مصانع كاملة ومهمات صناعية ومعدات أخرى للآليات والآلات بالإضافة إلى قيامها بتسليم قطع الغيار اللازمة عن الفترة الأولى لتشغيل التي يتفق عليها في كل عقد على حدة تسلمه جمهورية تشيكوسلوفاكي الاشتراكية للجمهورية العربية المتحدة على أساس التسليم فوب وفقا لهذا الاتفاق .

تخصص التسهيلات الائتمانية الممنوحة بموجب هذا الاتفاق لشراء السلع التي تنتجها جمهورية تشيكوسلوفاكي الاشتراكية فقط .

والبضائع التي يجب تسليمها مبينة بالجدول المرفق بهذا الاتفاق .

من المتفق عليه أن قيمة السلع المبينة بالفقرة ١ من الجدول المذكور يمثل جزءا من الائتمان المتفق عليه .

( المادة الثانية )

تبرم عقود تسليم البضائع وفقا للمادة الأولى من هذا الاتفاق بين منظمات التجارة الخارجية التشيكوسلوفاكية ( المشار إليها فيما بعد "بالمصدرين التشيكوسلوفاكيين" ) ومنظمات الجمهورية العربية المتحدة التي تعتمد على حكومة الجمهورية العربية المتحدة لهذا الغرض ( المشار إليها فيما بعد "مستوردي الجمهورية العربية المتحدة" ) وفقا لهذا الاتفاق على أن يتم ذلك قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع الخطوات اللازمة لتسهيل إبرام العقود وفقا لهذا الاتفاق على أساس الأسعار المنافسة السائدة في السوق العالمية .

( المادة الثالثة )

يخضع كل عقد فردي إلى موافقة السلطات المختصة لكل من الطرفين المتعاقدين قبل إبرامه للتأكد من أن العقد قد أبرم وفقا لهذا الاتفاق وأنه يتماشى مع أحكامه .

وتعتبر هذه الموافقة جزءا لا يتجزأ من كل عقد فردي .

## (المادة السادسة)

يمكن استعمال الأثمان المنزوح بمقتضى هذا الاتفاق من تاريخ العمل به حتى تاريخ انتهاء تسليم البضائع المنصوص عليها بالعقود المبرمة بموجب هذا الاتفاق .

يعتبر التاريخ الذي يقبل في بنك الدولة التشيكوسلوفاكي المستندات المقدمة من المصدرين التشيكوسلوفاكيين بموجب خطابات الاعتادات المفتوحة طبقاً للفقرة "ج" من المادة ٤ من هذا الاتفاق تاريخ استعمال الأثمان .

## (المادة السابعة)

يفتح بنك الدولة التشيكوسلوفاكي في دفاتره باسم البنك المركزي المصري حساباً أثمانياً لكل عقد فردي على حدة بغرض حفظ سجلات تسليم البضائع التي تمت وفقاً لكل عقد من الأثمان وتجرى هذه الحسابات بالجنهات الاسترلينية الحسابية وتسمى "حسابات أثمانية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لاتفاق التعاون الاقتصادي المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٢" .

يقيد بنك الدولة التشيكوسلوفاكي المبالغ التي تدفع للمصدرين التشيكوسلوفاكيين طبقاً للفقرة "ج" من المادة ٤ من هذا الاتفاق في الجانب المدين من هذه الحسابات وتفيد المبالغ التي تدفعها حكومة الجمهورية العربية المتحدة طبقاً للمادة ١٠ من هذا الاتفاق في الجانب الدائن من نفس هذه الحسابات

## (المادة الثامنة)

في حالة تغيير قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب وهي ٢,٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الصافي يعاد تقويم : المبلغ الذي لم يستعمل من الائتال (المادة ١) ، والأقساط (المادة ١٠) ، ورسيد الحساب الخاص (المادة ١١) ، وكذلك الجزء الذي لم يتم إنجازه من العقود المبرمة بموجب هذا الاتفاق - في تاريخ التغير بحيث يبقى ما يعادل قيمة المبالغ المذكورة مقومة بالذهب كما كانت قبل تغيير قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب .

## (المادة التاسعة)

تخضع أرصدة حسابات الأثمان التي فتحت وفقاً للمادة ٧ من هذا الاتفاق لسعر فائدة يبلغ ٢,٥٪ سنوياً .

تحتسب الفائدة وتستحق دائماً في ٣٠ سبتمبر من كل سنة . تم التسوية النهائية للفائدة في تاريخ سداد آخر قسط من الأثمان المستعمل .

تقوم الجمهورية العربية المتحدة بدفع الفائدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاقها وفقاً لاتفاق المدفوعات المعمول به بين البلدين .

## (المادة العاشرة)

تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة المبالغ التي استعملت وفقاً لهذا الاتفاق كالتالي :

(١) يدفع مجموع مبلغ الأثمان المستعمل في تمويل البضائع المسلمة طبقاً لكل عقد فردي على أقساط سنوية متعاقبة خلال فترة لا تتجاوز ٨ سنوات . تحدد اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٤ من هذا الاتفاق فترات سداد هذا المبلغ حسب طبيعة البضائع .

(ب) يستحق أول قسط ويدفع دائماً خلال ١٢ شهراً من قيام بنك الدولة التشيكوسلوفاكي بدفع قيمة القانورة النهائية للمستوردين التشيكوسلوفاكيين عن البضائع المسلمة وفقاً للعقد وطبقاً لأحكام الفقرة "ج" من المادة ٤ من هذا الاتفاق . ويستحق ويدفع القسط الثاني والأقساط التالية خلال فترات كل منها ١٢ شهراً .

(ج) تدفع الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الأقساط المستحقة في تاريخ استحقاقها بتسليم بضائع تباعا عن طريق حساب المتحصلات القائم وفقاً لاتفاق التجارة والمدفوعات المعمول بهما بين البلدين .

## (المادة الحادية عشرة)

في حالة إنهاء العمل باتفاق المدفوعات المعمول به بين البلدين تقيد جميع المدفوعات التي تمت طبقاً للمادة ٤ فقرة "م" و "ب" و "د" والمادتين ٩ و ١٠ من هذا الاتفاق في الجانب الدائن من حساب خاص يفتحه البنك المركزي المصري في دفاتره باسم بنك الدولة التشيكوسلوفاكي بالجنهات الاسترلينية الحسابية ويسمى "حساب مدفوعات تسدها حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لاتفاق التعاون الاقتصادي المؤرخ في ٢١ مارس سنة ١٩٦٢" .

## (المادة الثانية عشرة)

تستعمل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الرصيد الذي يظهره الحساب الخاص (المادة ١١) لشراء بضائع من الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لاحتياجات الاقتصاد التشيكوسلوفاكي وإمكانيات اقتصاد

جدول

( ١ )

قائمة مصانع كاملة وآلات صناعية ومهمات أخرى تسلم من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية إلى الجمهورية العربية المتحدة :

محطة توليد القوى البخارية (السيوف) قوة كل منها ٢٨ ميجاوات (عدد ٢ محطة) .

مصنع قصب السكر بقا قوة ٨٠٠٠ طن من القصب في كل ٢٤ ساعة

مصنع قصب سكر آخر قوة ١٢٠٠٠ طن من القصب كل ٢٤ ساعة .

توسيع مصنع الأسمنت بالتين .

آلات تبريد (١٧ وحدة) للهيئة العامة لتنفيذ مشروع الخمس سنوات الصناعي .

٥٠ ترولي باس للاسكتونية .

٥ محطات طلبات لوزارة الأشغال العمومية ( أحواض للدنحات والقصبي والبرلس والرصاصي ) .

وحدات إشعاع صناعية وطبية .

( ٢ )

قائمة استرشادية بالمصانع الكاملة والمهمات الصناعية الأخرى في نطاق ما يتم عليه الاتفاق بين ممثلي الطرفين المتعاقدين بشأن تسليم البضائع الصناعية من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية إلى الجمهورية العربية المتحدة :

وحدات قوى بخارية قوتها من ٣٠ إلى ١٠٠ ميجاوات

آلات قوى كهربائية مائية .

محطات تحويلية .

مهمات لصناعة الأدوية

طاحونة دائرية .

مهمات تعدين .

منتحضرات خام فير حديدية وأجهزة نحت الحجر .

أجهزة تبريد .

مصانع سكر .

مصانع قصب السكر .

لجمهورية العربية المتحدة لتوريد هذه البضائع والأسعار السائدة في السوق العالمية وقت التمرار مع تمتعها بأي مزايا تمنح أو قد تمنح في حالة بيعها ، مقابل عملة قابلة للتحويل أو أية عملة أخرى أو لأي بلد ثالث آخر .

ترحل القيمة الإجمالية للدفعات التي قيدت بالجانب الدائن من الحساب الخاص المنصوص عليه بالمادة ١١ من هذا الاتفاق في نهاية كل ثلاثة أشهر إلى حساب فرعي يستعمل لشراء بضائع من الجمهورية العربية المتحدة خلال مدة ١٢ شهرا وبعد انتهاء هذه الفترة يسوى أي رصيد متبق من الحساب الفرعي بناء على طلب بنك الدولة التشيكوسلوفاكي بالجنهات الاسترلينية أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها البنكان المركزيان .

( المادة الثالثة عشرة )

يقوم كل من بنك الدولة التشيكوسلوفاكي والبنك المركزي المصري بتنفيذ هذا الاتفاق نيابة عن حكومتهم .

ويتفق كل من البنكين على وضع الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق

( المادة الرابعة عشرة )

رغبة في ضمان الاستعمال الكامل وتسهيل تنفيذ هذا الاتفاق تكون لجنة من ممثلي الطرفين المتعاقدين وتجتمع بناء على طلب أي من الطرفين في براج أو في القاهرة في أقرب وقت ممكن .

( المادة الخامسة عشرة )

تحل أي خلافات قد تنشأ عن العقود المبرمة طبقا لهذا الاتفاق عن طريق التحكيم عملا بالأحكام التفصيلية المبينة في هذه العقود .

ويعمل الطرفان المتعاقدان على أن يقوم المصدرين التشيكوسلوفاكيين ومستوردي الجمهورية العربية المتحدة باحترام وتنفيذ أحكام المحكمين .

( المادة السادسة عشرة )

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وفقا للإجراءات الدستورية لكل من الطرفين المتعاقدين ويظل ساري المفعول حتى انتهاء تنفيذ جميع التزامات الطرفين المتعاقدين الناشئة من هذا الاتفاق .

حرر باللغة الانجليزية من نسختين أصليتين وتم التوقيع عليهما في القاهرة

في ٢١ مارس سنة ١٩٦٣

عن حكومة

عن حكومة

الجمهورية العربية المتحدة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

## اتفاق مدفوعات

بين الجمهورية العربية المتحدة

وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية رغبة منهما في تسهيل وتنظيم المدفوعات بين البلدين على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يأتي :

## ( المادة الأولى )

تم جميع المدفوعات الجارية الميمنة بالمادة ٤ من هذا الاتفاق بين الأشخاص القانونيين أو الطبيعيين المقيمين بجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وبين الأشخاص القانونيين أو الطبيعيين المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة وفقا لهذا الاتفاق وطبقا للقوانين والنظم المتعاقبة بالتقيد الأجنبي السارية في كل من البلدين .

## ( المادة الثانية )

تتحققا للمادة الأولى من هذا الاتفاق :

يفتح بنك الدولة التشيكوسلوفاكي بصفته نائبا عن حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في دفاتره حسابا بالجنيه الاسترليني الحسابي باسم البنك المركزي المصري لاحتساب عليه فوائد ويسمى "حساب متحصلات مصري" .

ويفتح البنك المركزي المصري بصفته اثبا عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة في دفاتره حسابا بالجنيه الاسترليني الحسابي باسم بنك الدولة التشيكوسلوفاكي لاحتساب عليه فوائد ويسمى "حساب متحصلات تشيكوسلوفاكي" .

يفتح كل من البنكين هذه الحسابات ويتعاملان بها دون أن تحسب عليهما أي مصاريف .

## ( المادة الثالثة )

تقيد المدفوعات الجارية بين البلدين أتي تم بموجب هذا الاتفاق في الجانب الدائن أو المدين من الحسابات المفتوحة طبقا للمادة ٢ من هذا الاتفاق .

يضع كل من بنكين الدولة التشيكوسلوفاكي والبنك المركزي المصري الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق .

- مصانع أسمنت .
- أجهزة للصناعات الكيماوية
- مهمات لصناعة
- محطات طلبات
- محطات مرشحات
- معدات للجراند
- محطات إذاعة
- مهمات للواصلات السلكية واللاسلكية .
- مستشفيات
- مصانع جلود وأحذية
- مصانع مطاط
- مهمات لتجميع ماكينات الخياطة
- مصانع نسيج
- قاطرات ديزل
- عربات سلك حديدية قلابية
- عربات بضاعة
- جرارات
- مصانع ومهمات صناعة أخرى

## وزارة الخارجية

## قرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٨٧١ الصادر بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ الخاص بالموافقة على اتفاق المدفوعات بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والموقع في القاهرة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ ؛

## قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق المدفوعات المقنود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والموقع في القاهرة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٦٣/٢/٧ م

حسين ذو الفقار صبرى \*